المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كاستر اتيجية للتنويع الاقتصادي حالة الجز ائر

Participation in global value chains as a strategy for economic diversification

د. السعيد بوشول
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجز ائر
said-bouchoul@univ-eloued.dz

د .جرمون سعاد
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجز ائر
djermoun-souad@univ-eloued.dz

المؤلف المرسل: بوشول السعيد ، **الإيميل:** said-bouchoul@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/13 تاريخ القبول: 2020/02/20 تاريخ النشر: 2020/05/18

الملخص

شهد العالم في العقدان الأخيران في تزايد أهمية سلاسل القيمة العالمية في تنظيم وتنسيق الإنتاج والروابط التجارية بين البلدان ، لاسيما في البلدان النامية التي تعاني من الاعتماد على مصدر وحيد للإيرادات والمتمثل في النفط ، حيث دفع إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف التنويع الاقتصادي ، وضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي و التي تهدف إلى تطوير وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية. وتعتبر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية آلية من آليات التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي ، سلاسل القيمة العالمية ، الجزائر .

ABSTRACT

In the last two decades, the importance of global value chains in regulating and coordinating production and trade linkages between countries, particularly in developing countries with a single source of oil revenue, has been increasingly recognized as a demand for a substantive revision aimed at economic diversification. For industrial revitalization, which aims to develop and further integrate Algerian industry. Participation in global value chains is a mechanism of economic diversification.

Keywords: Economic diversification, industrial strategy, global value chains.

- **توطئة (مقدّمة):**

شهدت أسعار النفط العالمية تراجعا حادا منذ صيف 2014 وحتى مطلع 2016، مما أدى إلى فقدان ما يقرب من 70% من قيمتها. ويرجع الانخفاض في أسعار النفط كنتيجة للعديد من العوامل بعضها متعلق بالعرض والطلب، والتي أثرت سلبا على اقتصادات دول المصدرة للنفط منها الجزائر ، وضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي و التي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، وتعتبر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية آلية من آليات التنويع الاقتصادي ، سنحاول من خلال الورقة البحثية الاجابة عن الاشكالية التالية : ما هو موقع الجزائر في سلاسل القيمة العالمية ؟

- **أهداف البحث :**
  - محاولة التعرف على أهمية المشاركة في الاقتصاد الدولي ، من خلال سلاسل القيمة العالمية ؛
  - محاولة التعرف واقع الصناعة الجزائرية ، ومدى مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية .
- **حدود الدراسة :**
  - الحدود المكانية : الجزائر
  - الحدود الزمنية : 2017 .
- **منهجية البحث :** اعتمدنا في البحث للإجابة على الاشكالية على المنهج الوصفي التحليلي .

أولا:التنويع الاقتصادي : (تعريف ، أهداف ، محدادت) .

1. تعريف التنويع الاقتصادي :

- **التنويع الاقتصادي هو** سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق

توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية (للتخطيط) .

- **ويعرف أيضا بأنه :** هو عملية تنويع الدخل ، أي تسويع القاعدة الانتاجية ،وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمة) في الناتج المحلي الاجمالي ، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على الهيمة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو استراتيجة) ، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الانتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية ، قادرة على توليد موارد متجددة ،وبلوغ مرحلة سيطرة الانتاج المحلي على السوق الداخلي ، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات (قروف، 2016)

- ولكي يتحقق التنويع فإنه يتعين إحداث تحولات جذرية في الهياكل الاقتصادية، بحيث تقوم على قاعدة كبيرة من المرافق الإنتاجية لسلاسل من الصناعات ذات القيمة المضافة والميزة التنافسية العالية. من خلال (السعودية، مارس 2017) :

- التنويع الأفقي والذي يسمح بإيجاد فرص لإنتاج سلع جديدة قد تكون مترابطة أو غير ؛

- مترابطة بالقطاع الأحادي، كقطاع التعدين أو الطاقة ؛

- التنويع الرأسي الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة من خلال التحول من صناعة إلى أخرى والتوسع فيها عاموديا .

2. أهداف التنويع الاقتصادي :

توصلت الدراسات المبررات المنطقية للتنويع الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصه في اعتبارات أساسية (رواينية، العدد 05 ديسمبر 2016):

- اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛
- عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛
- استنزاف الموارد المعدنية؛
- وفورات الحجم الخارجية في الاقتصادات المرتبطة خصوصا مع التصنيع؛
- الحد من مخاطر المحفظة.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني. فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.

3. محددات التنويع الاقتصادي :

يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على **عملية التنويع**، وهي (للتخطيط):

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية)من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية(؛

- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني ؛
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال ،القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والحصول على التمويل.

وهكذا، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات

الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية. كما يتطلب أيضاً توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

ثانيا : سلاسل القيمة العالمية (مفهوم ، محركات التشغيل ، عوامل المشاركة في سلاسل القيمة) .

1. المفهوم :

سلاسل القيمة العالمية مفهوم حديث وصيغة جديدة للتجارة الدولية تقوم بموجبها عدة بلدان بالاشتراك في انتاج السلع والخدمات حيث تكتسي «المزايا النسبية والمطلقة»و«وفرة وندرة عناصر الإنتاج» دورا هاما في التوزّع الجغرافي لأنشطة الإنتاج في إطار «سلاسل القيمة» ويُمثل كل اقتصاد أو صناعة «حلقة» في سلسلة انتاج دولية تقوم على التبادل في السلع والمنتجات الوسيطة. وتعود القيمة المضافة على طول هذه السلسلة إلى عوامل الإنتاج والمتمثلة في: «العمل»، «رأس المال»، «الأرض» و«التنظيم» بما في ذلك «التكنولوجيا» و«رأس المال الفكري» وحتى نفهم طبيعة سلاسل القيمة العالمية ينبغي أولا تحليل عناصرها وهي: «القيمة المضافة»، «سلسلة القيمة» و«تجزئة عملية الانتاج».

وتُعرّف «**القيمة المضافة**» بأنها القيمة الإضافية التي خُلقت خلال مرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو من خلال التسويق، فمن وجهة نظر الاقتصاد الكلاسيكي وخصوصا على مستوى الاقتصاد الكلي يعود معنى القيمة المضافة إلى مساهمة عناصر الإنتاج في زيادة قيمة المنتج أو الخدمة (عبده، 2012).

ومن الناحية الاقتصادية يمكن تعريف القيمة المضافة بما يضيفه أي نشاط اقتصادي على إنتاج معين من قيم قابلة للتقييم النقدي وذلك من خلال مراحل التصنيع أو التسويق...إلخ فإنتاج كل سلعة يتطلب استعمال مادة أولية أو أكثر ويمر إنتاج هذه السلعة بعدة مراحل تصنيعية قبل أن تصبح بشكلها النهائي كبضاعة جاهزة للبيع (درويش).

وتعرّف المنظمة العالمية للتجارة (WTO) القيمة المضافة لمنتج مصدّر بأنها الفرق بين القيمة الإجمالية للمنتج وقيمة المدخلات المباشرة وغير المباشرة المستوردة، باعتبار جميع السلع والخدمات الوسيطة الوطنية المستخدمة في تصنيع المنتج (OMC، 2011).

وعليه يُمكننا أن نُعرّف «**القيمة المضافة**» من منظور نظرية الحسابات الوطنية بأنها مجموع قيم الأنشطة الاقتصادية في المجال السلعي والخدمي في الاقتصاد الوطني بعد طرح الاستهلاكات الوسيطة؛ أي أنها مقدار الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي أنتجتها القطاعات الأخرى. وبتعبير آخر تُمثّل القيمة المضافة مجموع الكميات الجديدة مقدّرة بالأسعار (سواءً كان السعر الأساسي أو سعر السوق أو سعر المشترين) والتي تم إيجادها خلال مرحلة معينة من مراحل الدورة الاقتصادية. أما «**القيمة المضافة**» من منظور «التجارة الدولية» فهي مقدار ما تقدمه عوامل الإنتاج الوطنية من قيم نقدية على السلع والخدمات بصورتها النهائية بعد خفض قيمة «الاستهلاكات الوسيطة المستوردة»، وهذا المفهوم يُمكننا من تحديد «منشأ» السلع النهائية، والتي تُعتبر أساسا مهما لـ «قواعد المنشأ» التي تتحدد من خلالها القيود غير الجمركية والقيود الجمركية وما يترتب عليها من نسب الرسوم التي ستفرض عليها أو المعاملات التفضيلية التي ستمنح لها في نطاق تنظيمات تدفقات التجارة الدولية، أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو سياق الاتفاقيات التجارية أو التكتلات الاقتصادية.

أما «**سلسلة القيمة**» (*value chain*) فقد عرّفها (*Shank & Govindarajan*) بأنها: "مجموعة من الأنشطة المترابطة المسؤولة عن توليد قيمة بدء من مصادر الحصول على

المواد الخام من الموردين وانتهاء بتسليم المنتجات إلى المستخدم النهائي. (بودحوش، 2008/2007)"

وقد ظهرت فكرة تحليل «سلسلة القيمة» عام 1985 كطريقة لتوضيح أثر العمليات والأنشطة الداخلية المسؤولة عن أداء كل من التصميم التصنيع والتسويق في تحقيق القيمة للعملاء، ويعتبر «بورتر» أول من وضع أسس تحليل «سلسلة القيمة»، حيث قام بتقسيم الأنشطة التي تخلق القيمة إلى أنشطة «أساسية» وأخرى «داعمة»، تشمل الأولى الامدادات، الإنتاج، التسويق والخدمات المرافقة، وتضم الثانية التموين، البحث والتطوير، إدارة الموارد البشرية والبنية التحتية للمؤسسة (Granger).

يقوم أسلوب تحليل سلسلة القيمة بتجزئة الشركة إلى مجموعات من الأنشطة بهدف فهم سلوك التكلفة لديها ومصادرها الحالية أو المحتملة لتحقيق الميزة التنافسية (خليل، 1996).

كما أن سلسلة القيمة تساعد على تسليط الضوء على الأنشطة الرئيسية التي تخلق القيمة، أي تلك التي يكون لها تأثير حقيقي من حيث التكلفة أو التميز عن المنافسين، والأنشطة التي لا تضيف أي قيمة بل تساهم في زيادة التكاليف، وينبغي أن يسمح تحليل سلسلة القيمة للمؤسسة بمعرفة نقاط قوتها وضعفها وتحديد الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها لتحقيق النجاعة والفعالية وزيادة القدرة التنافسية، كتحويل بعض أنشطتها للخارج أو الاستعانة بمصادر خارجية...الخ (André JOYAL, 2010) .

ويعتقد «بورتر» بأن المؤسسات تنفق الكثير من الوقت والمال على الأنشطة الداعمة والتي لا تمثل لها أي ميزة نسبية ولهذا دعا بأن تقوم المؤسسات بالتركيز على عمليات التصنيع والاستعانة بمصادر خارجية لمرحلتي ما قبل التصنيع (البحث والتطوير، الموارد...) وما بعد التصنيع (التسويق، خدمات ما بعد البيع...) (WTO، 201).

- تعبير "صنع في العالم" الذي صاغته في عام 2011 منظمة التجارة العالمية ومعهد الاقتصادات النامية و منظمة التجارة الخارجية اليابانية (IDE/JETRO) في عملهم التعاوني الرائد بشأن "التجارة في المهام"، الذي ركز على تشغيل سلاسل القيمة العالمية للسلع ، وقد غيرت هذه الدراسة المتطورة بشكل جذري المفاهيم الكامنة

وراء القياسات التقليدية لتدفقات التجارة. ويظهر الشكل التوضيحي سلسلة الإنتاج المرتبطة ب the Boeing Dreamliner (الشكل المرفق) (Stephenson).

الشكل رقم 01 : سلسلة الإنتاج صنع في العالم

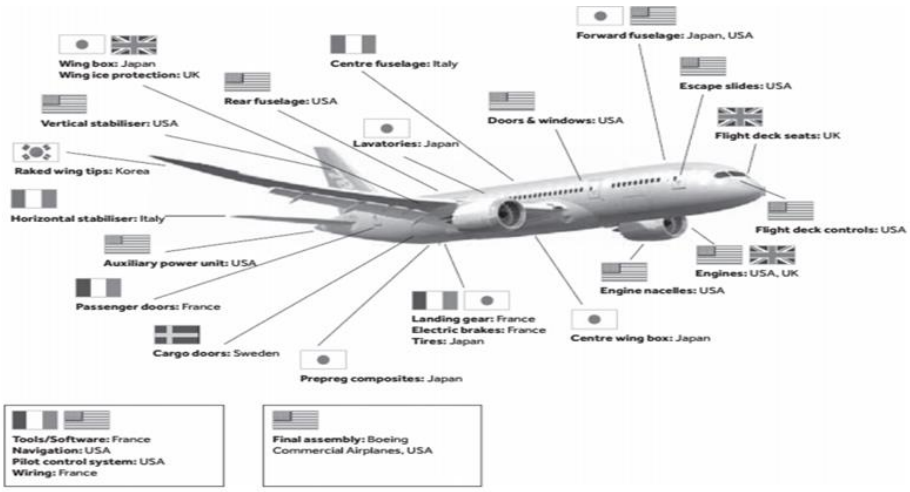

Source: Stephenson, S and J Drake-Brockman (2014), **'The Services Trade Dimension of Global Value Chains: Policy Implications for Commonwealth Developing Countries and Small States'**, Commonwealth Trade Policy Discussion Papers 2014/04, Commonwealth Secretariat, London,p10.

2. محركات تشغيل سلاسل القيمة .

محركات تشغيل سلاسل القيمة تشمل العوامل الرئيسية التي يتم تحديدها بشكل عام على أنها تساهم في ظهور سلاسل القيمة العالمية ألا و هي انخفاض تكاليف النقل؛ تحسينات في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ والابتكارات التكنولوجية؛ وتوافر القوى العاملة الماهرة الأكثر انتشارا على نطاق واسع. وقد ميزت مساهمة مبكرة من قبل Gereffi and Korzeniewicz (1994) في سلاسل القيمة العالمية في أن الشركات الصناعية تتحكم في الروابط الخلفية في نظام إنتاج عالمي نموذجي للصناعات الرأسمالية مثل تلك التي تنتج السيارات والحواسيب والطائرات والآلات الكهربائية ، أو يدفعها المشتري حيث يقوم تجار التجزئة الكبار، والعلامات التجارية التي تحمل اسم

التجار والشركات التجارية بإنتاج لامركزي في مجموعة شبكات متنوعة من البلدان المصدرة كنموذجية في صناعات السلع الاستهلاكية مثل الملابس والأحذية ولعب الأطفال والالكترونيات الاستهلاكية والأدوات المنزلية والأثاث. عملية العولمة وتطور الصناعات العالمية التي تؤدي إلى سلاسل القيمة العالمية ليست ظاهرة جديدة، ولكنها تطورت من خلال عدد من المجموعات المعقدة مما أدى إلى تحديات مفاهيمية وسياسية جديدة.

3. العوامل الرئيسية التي تشكل قرارات سلسلة القيمة .

بوصفها ظاهرة اقتصادية عالمية حديثة، فإن سلاسل القيمة العالمية تظهر بوضوح إيجابيات وسلبيات التكثيف والتفاعلات المتبادلة بين البلدان، ويمكن أن تكون بمثابة استجابة للتحديات التي تواجهها في الاقتصاد المعولم، فإنه لا يمكن فقط أن توجه اهتماما خاصا للمنتج النهائي في حد ذاته من وجهة نظر العمالة والتنمية، ولكن أيضا يجب الاهتمام بأداء الشركات المشاركة في إنشاء المنتج النهائي. وكثيرا ما ترى البلدان النامية أن تصبح جزءا من سلاسل القيمة العالمية كفرصة لإضافة القيمة في المنتج وتعزيز قدرتها التنافسية عن طريق تحسين الظروف الدولية (Meshkova T.، 2016) . لذلك هناك عدة معايير تساهم في تشكيل قرارات سلسلة القيمة نذكر الأكثر تأثيرا منها (Forum، 2012):

• **إمكانات السوق المحلية:** الواقع أن هذا الحجم يهم عندما يتعلق الأمر بالقرارات من حيث قاعدة التصنيع أو الخدمة أو الابتكار، والحالة التجارية لجعل هذه الاستثمارات ببساطة أكثر إلحاحا عندما يمثل البلد المعني سوقا كبيرة، وفي ظل غياب الإنتاج المحلي وقدرة الخدمة والابتكار في هذه البلدان، قد لا يكون هناك منافسة في تلبية احتياجات العملاء المحليين الكبار، وسيؤدي التواجد المحلي غالبا إلى تعزيز الفرص التجارية بطرق أخرى، وكذلك من خلال تعزيز الاعتراف بالعلامة التجارية كمثال. وتجدر الإشارة إلى أنه في الحالات التي يكون فيها العملاء حكومات أو مؤسسات تابعة للدولة، قد تكون هذه الاستثمارات مطلوبة أيضا - بحكم القانون أو بحكم الواقع - لأسباب سياسية .

• **الموارد البشرية :** بالنسبة لشركات التصنيع المتقدمة مثل جنرال إلكتريك، فإن الإنتاجية تتغلب عموما على تكلفة اليد العاملة ، على سبيل المثال تحتفظ جنرال إلكتريك بمرافق خدمة محركات الطائرات في الولايات ذات التكلفة المرتفعة نسبيا مثل المملكة المتحدة وسنغافورة. وتواصل هذه المرافق تقديم قيمة تجارية هامة لمؤسسة الطيران لديها ، وتؤمن بأن الإنتاج يجب أن ينجرف إلى الولايات ذات الأجور المنخفضة. ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن الولايات ذات التكلفة المنخفضة لا يمكن أن تكون مثمرة تماما. ففي سنوات قليلة مضت على سبيل المثال افتتحت شركة جنرال الكتريك منشأة إنتاج بقيمة 100 مليون دولار في هايفونغ، فييتنام، لتصنيع مولدات خاصة بالرياح؛ وأصبح المرفق بالفعل واحدا من الأكثر إنتاجية في العالم. وينظر الباحثون عن كثب إلى رأس المال البشري الذي يقدمه كل بلد، وما إذا كان يمكن أن يلبي احتياجات البلد ويصدق هذا بشكل خاص على مراكز البحوث العالمية التي تحتاج إلى الاعتماد على قاعدة من ذوي المهارات العالية من العلماء والمهندسين و الدكاترة.

• **البنية التحتية الطبيعية :** لكي تكون الدولة تسعى إلى اجتذاب الصناعات التحويلية والخدمات والابتكارات الراقية، يجب أن تكون لديها بنية تحتية مادية - طاقة موثوقة، ووسائل نقل، واتصالات - لتمكين المنشأة من الاتصال بعمليات الإنتاج العالمية في الوقت المناسب. وغالبا ما تكون البنية التحتية المادية أحد العوامل الرئيسية للتمييز بين الأسواق التي قد تكون لها نقاط قوة مماثلة (على سبيل المثال، الهند مقابل الصين).

• **البيئات القانونية و السياسية :** وربما كانت البيئة القانونية والسياسية هي أهم المحددات الأساسية لقرارات سلسلة القيمة، وقد يؤدي ضعف سيادة القانون - بما في ذلك ارتفاع مستويات الفساد، وضعف معايير العمل أو المعايير البيئية، أو ضعف حقوق الملكية الفكرية - إلى استبعاد بعض البلدان من سلسلة القيمة كليا أو إخضاعها لقيود هامة (على سبيل المثال، التكنولوجيا التي ستنقل إلى البلد) . على النقيض من ذلك، السياسات التي تدعم التصنيع والخدمات والابتكار - الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري، البيئات التنظيمية الصديقة للتنبؤ والعمل، السياسات العملية القابلة للتطبيق - يمكن أن تساعد في التغلب على الانحرافات في مجالات أخرى.

ومن التحديات المتزايدة على نحو متزايد في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بسلسلة القيمة مجموعة متزايدة من السياسات الحكومية الرامية إلى فرض نقل التكنولوجيا (مثل سياسة "ابتكار السكان الأصليين") أو إنتاج الخدمات (مثل المحتوى المحلي أو سياسات "الشراء الوطنية")، كشرط للوصول إلى المشتريات الحكومية أو الأسواق الأخرى. وهذه السياسات - التي تهدف إلى تعزيز فرص الوصول إلى الاسواق للحصول على حصة أكبر من سلسلة القيمة - يمكن أن تؤثر بالتأكيد على اتخاذ القرارات المتعلقة بسلسلة القيمة في الشركات متعددة الجنسيات، خاصة عندما يكون لدى البلد سمات أخرى جذابة. ومن المؤكد أن هذه السياسات قد تثبت في نهاية المطاف أنها غير مجدية أو تعمل على حساب البلدان التي تفرضها.

وفي غياب الظروف الأساسية اللازمة للتصنيع والخدمات والابتكار لتحقيق النجاح - رأس المال البشري المناسب، والبنية الأساسية المادية، والبيئات القانونية والسياسية - ستتردد الشركات متعددة الجنسيات في الالتزام الكامل بهذه الأسواق. وفي حين أن البعض قد يكون على استعداد لتحديد جزء محدود من سلسلة القيمة الخاصة به كقاعدة للوصول إلى الأسواق، فإن قلة منها ستكون على استعداد لمخاطرة قدرتها التنافسية على المدى الطويل من خلال نقل قدرات الابتكار أو الإنتاج الأساسية إلى ولايات قضائية لا يمكن أن تدعمها ، غير أن هذه السياسات تشكل تحديا خطيرا للنظام التجاري العالمي في الأجل القريب، حيث أنها تهدد بتشويه القرارات ذات القيمة العالية وتخصيص الموارد فيما بين البلدان على نحو غير فعال .

ثالثا : سلاسل القيمة العالمية استنادا إلى بعض الخصائص الأساسية للاقتصاد العالمي

.

في السنوات الأخيرة، يتم استخدام مفهوم سلسلة القيمة على نطاق واسع كأداة تيسيرية لإدماج المشاريع الصغيرة في سوق القيمة العالمية. وتركز برامج تنمية سلاسل القيمة على تحسين القدرة التنافسية لبرامج الصناعة أو القطاع الذي تعمل فيه الشركة النواة . ويقال إن الاندماج في سلاسل القيمة يساعد الشركات الصغيرة على:

- ❖ زيادة الكفاءة الداخلية للعملية ؛
- ❖ تطوير الروابط بين الشركات التي تقلل من تكاليف المعاملات ؛
- ❖ الترقية على طول سلسلة القيمة (إدخال العلامات التجارية المنتج، والمنتجات الجديدة، وتحسين المنتجات الحالية في السوق بشكل أسرع من منافسيه).

وتكشف الدراسات أيضا أنه من خلال إقامة علاقات تعاونية واسعة بين الشركات يسهل: تقاسم المعارف والتكنولوجيات والمدخلات؛ تطوير أكبر في الاستجابة للمطالب العالمية؛ وتحقيق مستويات تصدير أكبر نتيجة للكفاءة الجماعية و القدرة التنافسية (Reji، 2016). و يمكن القول بأن سلاسل القيمة العالمية شكلت نقطة تحول في الاقتصاد العالمي حيث مكنت من (Tolba، 2018):

- ✓ **تزايد الترابط بين الاقتصادات في الأنشطة التجارية العالمية :** حيث تكون الأنشطة الاقتصادية مجزأة عبر البلدان. فاليوم أكثر من نصف واردات التصنيع في العالم هي من السلع الوسيطة (السلع الأولية وقطع الغيار، والمنتجات شبه المصنعة)، وأكثر من 70٪ من واردات الخدمات في العالم هي الخدمات الوسيطة مثل خدمات الأعمال التجارية، والتجارة في القيمة المضافة (TIVA) تتنامى بشكل متزايد بين البلدان وتشتمل على القيمة المضافة المحلية التي تؤدي إلى زيادة في إجمالي الصادرات.

- ✓ **تخصص الشركات والبلدان في المهام ووظائف الأعمال** : لذلك معظم السلع وحصة متزايدة من الخدمات "تقدم في العالم" مع شركات وبلدان مختلفة

متخصصة في وظائف محددة (مرحلة الإنتاج) ، والمهام التي تكون جماعية لتشكل سلاسل القيمة .

- ✓ **الشركات والأنشطة في شبكات المشترين والمنتجين** : تتحكم وتنسق الشركات والأنشطة في شبكات المشترين والمنتجين في شركات سلاسل القيمة العالمية ، والمشاريع المتعددة الجنسيات تؤدي دورا مركزيا، حيث تؤثر السياسة على كيفية تشكيل هذه الشبكات و مكان تواجد أنشطتها.

- ✓ **محركات جديدة للأداء الاقتصادي :** في سلاسل القيمة العالمية، تعتمد التجارة والنمو على الكفاءة ومصادر المدخلات في الخارج، فضلا عن الوصول إلى المنتجين النهائيين والمستهلكين في الخارج. وتشكل تجزئة الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية وسيلة لزيادة الإنتاجية و القدرة التنافسية. وتؤثر سلاسل القيمة العالمية أيضا على سوق العمل، وذلك أساسا من خلال التأثير على الطلب عن مجموعات المهارات المختلفة. فمفاهيم الفكرة الرئيسية لسلاسل القيمة العالمية هي أن تنتج سلعة نهائية، عن طريق ربط البلدان بالتتابع، وفي حين أن هناك على الأرجح العديد من النهج المذكورة سلفا لتوصيف هذا الربط، مع التركيز على ثلاثة شروط تلتقط من خلالها الجوانب الرئيسية لسلاسل القيمة العالمية:

  - يتم إنتاج منتج جيد في اثنين أو أكثر من مراحل متتابعة ؛
  - هناك بلدين أو أكثر يوفران قيمة مضافة أثناء إنتاج السلعة ؛
  - يجب أن يستخدم بلد واحد على الأقل المدخلات المستوردة في مرحلته من عملية الإنتاج، و بعض من الناتج يجب تصديره.

رابعا : اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية .

طرح النموذج الاقتصادي الحالي بالجزائر تحديات صعبة أمام البلد فيما يخص تدني أسعار الطاقة واستنزاف الموارد. وإدراكا لهذا الوضع، اعتمدت الحكومة الجزائرية استراتيجية صناعية منذ 2007.وتم تحيين هذه الاستراتيجية في تموز/ يوليه 2013 والموافقة عليها في المؤتمر الوطني الأخير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنعقد من 4إلى 6تشرين الثاني/نوفمبر 2014 ،وتتمثل في **المحاور الكبرى للإستر اتيجية الصناعية الجديدة** ، ترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية (رتيبة، 2012):

- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها : تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم، ا لتعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة و تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة م ن خلال ه ذه الخيارات المتتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها ؛
- الانتشار القطاعي للصناعة : سيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة. ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكملة:تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي و ترقية الصناعات الجديدة ؛
- انتشار وتوسع حيز الصناعة : البعد الثاني لانتشار الصناعة، لا تتقارب مع المظهر الخارجي الحالي للمناطق الصناعية وعليها الاستجابة لرؤية أكثر تحضرا ولمفاهيم أكثر خصوبة، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة. هذه المناطق متمركزة ووضعها في مكانها يتم تدريجيا ف . تطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات، المؤسسات العمومية للضبط وأيضا هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة. بفضل التعاون الذي سيكون بين المناطق الجديدة ما سيكون له مفعول لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعميق الاستثمارات .

ويوضح الجدول التالي الانتاج الصناعي في الجزائر خلال 2012 -2015 التحول الصناعي من خلال الاعتماد على الصناعات المصعنة وتغير ملموس من سنة 2012 المقدرة 158.61 إلى 1206.7 2015 أي تغير بنسبة 760 %

الجدول رقم 01: الانتاج الصناعي في الجز ائرخلال 2012 -2015

	2012	2013	2014	2015
المياه و الطاقة	204.41	1189.4	1198.5	1197.5
المناجم و المقالع	787.41	3982	3815.5	4648.1
الصناعات الحديد ومعادن و ميكانيك و الكهرباءو الالكترونيك	172.91	1205.2	1226.9	1245.3
مواد البناء	266.51	1338.4	1422.6	1446
المواد الكمياوية و المطاطية و البلاستيكة	76.01	1076	1078.7	1079.9
الصناعات الغذائية و الفلاحية	473.31	1474.9	1477.5	1502.3
الصناعات النسيجية	435.8	436.2	442.5	445.5
صناعات الجلود و الاحذية	650.7	651.1	651.3	653
صناعات الخشب و الفلين و الورق	963.6	969.6	971.8	978.8
صناعات مختلفة	619.8	619.8	676.6	695.8
الرقم الاستدلالي خارج المحروقات	216.21	1218.4	1231	1258.8
الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة	158.61	1174.9	1190	1206.7

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ، الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015 ،

http://www.ons.dz

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية عبر ما يلي (لأفريقيا، 2016) :

1- مواءمة تشريعات النفط والغاز لاستقطاب المزيد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية في التنقيب عن احتياطيات جديدة، بما في ذلك الاحتياطيات غير التقليدية والبحرية ؛

2- تحسين تموقع سوناطراك في أنشطة المصب الخاصة بالنفط والغاز عبر المشاريع الدولية الجديدة في شمال أفريقيا وغيرها؛

3- تطوير صناعة المصب الخاصة بالنفط والغاز، ومشتقات المواد الكيميائية والمحروقات ؛

4- إعادة تأهيل قطاع المقاولات العمومية لبناء مجموعات كبرى من المقاولات الإقليمية/العالمية وإنشاء مشاريع مشتركة مع الشركات الرائدة عالميا (أرسيلور ميطال، قطر للصلب، لافارج، رونو، ديملر، ماسي فيرغيسون.) وسيتم تطوير بعض المشاريع عبر التركيز على الصادرات مثل صناعة الصلب، مع أرسيلور ميطال أو قطر للصلب، أو في الإسمنت مع لافارج ؛

5- تطوير البنيات الأساسية الصناعية عبر 42أرضية أو محطة صناعية مندمجة توفر مساحة إجمالية تمتد على 14.000 هكتار ستصبح جاهزة بحلول ؛

6- اعتماد قانون جديد لتشجيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية وتطوير المقاولات الصغيرة والمتوسطة ؛

7- تطوير الإمداد بالطاقة وصادرات الكهرباء عبر برنامج الطاقة الشمسية والمتجددة.

الخلاصة :

تواجه اقتصادات الدول المصدرة للنفط عاما مليئا بالتحديات حيث تواصل أسعار النفط انحدارها شهد عام 2014 عدداً من الأحداث الديناميكية التي أثرت على اقتصادات دول المصدرة للنفط دفع التراجع الحالي لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي ، حييث دخلت العديد من الدول المصدرة للنفط نحو اتخاذ إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة تتضمن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية ، وتعتبر المشاركة سلاسل القيمة العالمية رافعة حاسمة للتصدي للتحديات عبر عبر تحول اقتصاداتها هيكليا وتكثيف مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، لتحصل هذه البلدان على حصة أكبر من القيمة المضافة التي يتم إنتاجها على طول سلاسل القيمة بواسطة اعتماد على استراتيجيات تنمية تتلاءم مع هذا الإطار وأن تحتل مركزا استراتيجيا في الحلقات ذات قيمة مضافة عالية .

- **المراجع باللغة العربية :**

- المعهد العربي للتخطيط ، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية . http://www.arab-api.org

- محمد كريم قروف ، قياس و تقييم مؤشر التونيع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلة للفترة (1980-2014) ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،غرداية ، المجلد 09 ، العدد 02 ، 2016 .

- جمعية الاقتصاد السعودية ، التنويع الاقتصادي ، وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية ، اللقاء السنوي التاسع عشر ، الرياض ، مارس 2017

- موسى باهي ، كمال روابنية ، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط ، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 05 ديسمبر 2016 ، جامعة ورقلة.

- ماجدة عزت حسين بكير عبده، الجودة المدركة لخدمة المواقع الالكترونية وأثرها في تحقيق القيمة المضافة من وجهة نظر طلبة الجامعات الخاصة، رسالة ماجستير تخصص الأعمال الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012 .

- علاء درويش، ماهية القيمة المضافة في التسويق، رسالة ماجستير، تخصص تسويق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009-2010.

- عثمان بودحوش، تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، 2008/2007.

- نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، لبنان، 1996.

- عروب رتيبة ، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية ودفع عجلة التمية الاقتصادية ، ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى وطني : الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر ،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 24/23 أفريل 2012.

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا ، الطبعة الأولى، مارس 2016 ، أديس أبابا – إثيوبيا .

- المراجع باللغة أجنبية :

- OMC, IDE-JETRO, la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est : du commerce des marchandises au commerce des taches, Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011.

- André JOYAL, Mohamed SADEG, Olivier TORRES, La PME algérienne et le défi de l'internationalisation, l'harmattan, France, 2010.

- Stephenson, S and J Drake-Brockman (2014), 'The Services Trade Dimension of Global Value Chains: Policy Implications for Commonwealth Developing Countries and Small States', Commonwealth Trade Policy Discussion Papers 2014/04, Commonwealth Secretariat, London.

- Meshkova T., Moiseichev E. (2016) Foresight Applications to the Analysis of Global Value Chains , Foresight and STI Governance, vol. 10, no 1 , DOI: 10.17323/1995-459x.2016.1.69.82.

- World Economic Forum, The Shifting Geography of Global Value Chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy , 2012.

- Edakkandi Meethal Reji, Value Chains and Small Enterprise Development: Theory and Praxis .

- Heba Elsayed Tolba, The Effects of Global Value Chain (GVCs) on the Pattern of Trade.